

Distr.: Limited
30 September 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
اللجنة الثانية
البند ٢١ من جدول الأعمال
العولمة والترابط

تايلند*: مشروع قرار

نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الداعية إلى العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والرفي الاجتماعي للشعوب كافة،

وإذ تشير إلى مبادئ الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، بصيغتهما الواردتين في القرارين ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦)، على التوالي، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة في ١ أيار/مايو ١٩٧٤،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٢٢٤/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٠٩/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٧/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٢٧/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) القرار ٢/٥٥.



وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٢)،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٣)،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبلاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة على جميع المستويات بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الغايات والأهداف الإنمائية الواردة فيها، وإذ تسلم بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة في صوغ رؤية إنمائية واسعة وفي تحديد أهداف يتفق عليها الجميع،

وإذ تؤكد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية، بما فيها الالتزامات الواردة في توافق آراء موننتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٤) وإعلان الدوحة

(٢) القرار ١/٦٥.

(٣) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، موننتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء موننتيري^(٥) وخطة عمل أديس أبابا وغيرها من الوثائق الختامية ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ أن التحديات التي يواجهها الهيكل الاقتصادي العالمي ككل تختم إعادة النظر في هياكل الإدارة الاقتصادية العالمية،

وإذ يساورها القلق من الأزمات العالمية الراهنة العديدة المترابطة التي يؤدي كل منها إلى تفاقم الآخر، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار الطاقة والسلع الأساسية وأزمة الغذاء والتحديات التي يطرحها تغير المناخ التي تؤثر سلباً في إمكانيات تحقيق التنمية في البلدان النامية وتهدد بزيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة التكنولوجية والفجوة المتعلقة بالدخل، والتي يمكن أن تقوض بشكل أكبر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يساورها القلق أيضاً في هذا الصدد من أنه، على الرغم من أن مناطق معينة قد أحرزت قدراً من التقدم، فإن أكثر من نصف عدد العمال في بلدان العالم النامي، أي نحو ١,٥ بليون شخص، يزالون أعمالاً غير مستقرة، وفي المناطق النامية يعيش ما يقرب من واحد من كل خمسة أشخاص بدخل يقل عن ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم،

وإذ يساورها القلق كذلك من التطورات الاقتصادية المستجدة مؤخراً في سياق التحديات المستمرة المصادفة في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، حيث تزايدت شدة تقلبات الأسعار وتباينت اتجاهات التضخم العالمية، ومن أن آفاق الاقتصادي العالمي الضعيفة تعرض للخطر الاستثمار العام الحيوي في مجالات التعليم والصحة والعمل بشأن تغير المناخ، فضلاً عن التقدم في مجال القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ يساورها القلق من أن البلايين من مواطني العالم لا يزالون يعاون من الفقر والحرمان من الحياة الكريمة وأن أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها آخذة في التزايد وأن هناك فوارق هائلة في الفرص والثروة والسلطة،

وإذ تشدد على الافتقار إلى استجابة دولية قوية ومنسقة للتصدي للتحديات المشار إليها أعلاه، مما يوضح أن النداءات الموجهة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد لا تزال ذات أهمية بالغة،

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

وإذ تؤكّد ضرورة تحقيق نمو وانتعاش اقتصاديين أكثر استدامة، وإذ تدرك أن من الممكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تعددية الأطراف الشاملة للجميع ومشاركة جميع البلدان على قدم المساواة، على النحو المتوخى في وثائق عدة، من بينها الإعلان وبرنامج العمل المتعلقان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تسلّم بضرورة وضع نهج مبتكرة ومعززة لتمويل التنمية من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة والفقير وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وإذ تؤكد أن هذه النهج ينبغي ألا تحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، وألا تؤثر سلباً في مستوى هذه المصادر وأنه يلزم وضعها بروح من الشراكة والتعاون والتضامن، مع أخذ المصالح المشتركة والأولويات الوطنية لكل بلد بعين الاعتبار،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الكثير من الجوانب المهمة من برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد لم تنفذ، وبأن العديد من البلدان النامية لا تزال بالتالي تواجه تحديات كبيرة بالنسبة لإمكانيات تحقيق التنمية فيها، ومنها قلة المناعة في مواجهة الصدمات الخارجية وانعدام التمثيل الملائم في هيئات الإدارة الاقتصادية العالمية،

وإذ تسلّم كذلك بأن للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي والتكامل الاقتصادي الإقليمي، على أساس التكافؤ في الشراكة، دوراً في تعزيز التعاون الدولي بهدف تيسير التنسيق والتعاون على الصعيد الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية وتبادل أفضل الممارسات والمعارف،

وإذ تسلّم بأن إلغاء الضوابط التنظيمية المالية على نطاق واسع قد أسهم في زيادة صافي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو،

وإذ يساورها القلق من أن إفراط البلدان المتقدمة النمو في اتباع سياسات نقدية توسعية، وما يسببه ذلك من تنافس في تخفيض قيمة العملات، يحدث أثراً مساوياً للأثر الناجم عن الإعانات الممنوحة للتصدير عموماً والزيادة العامة في التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات، الأمر الذي يبطل بدوره أثر الالتزامات المتعهد بها في إطار منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالوصول إلى الأسواق أو ينتقص منها ويزيد من تقييد قدرة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد ضرورة وجود حيز للسياسات العامة يتيح للبلدان النامية وضع استراتيجيات وطنية للتنمية تهدف إلى تحقيق الرخاء للجميع،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "استعراض عام لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع ولدور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد"^(٦)؛

٢ - تلاحظ أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٧) وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٨) واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٩) تجسد كثيراً من الأفكار والتوصيات الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد^(١٠) وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد^(١١)؛

٣ - تعيد تأكيد ضرورة مواصلة العمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون والتضامن بين جميع الدول؛

٤ - تعيد أيضاً تأكيد ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً، وتعزيز الإدارة الاقتصادية وتحسينها على الصعيد العالمي، وكذلك باحترام الحيز السياسي الخاص بكل بلد؛

٥ - تعيد كذلك تأكيد الحاجة إلى زيادة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان لتجنب الآثار الجانبية السلبية، لا سيما في البلدان النامية؛

(٦) A/71/168.

(٧) القرار ١/٧٠.

(٨) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٩) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(١٠) القرار ٣٢٠١ (د-٦).

(١١) القرار ٣٢٠٢ (د-٦).

٦ - تدعو إلى الوفاء بالتزام السعي إلى تحقيق اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٧ - تعيد تأكيد تجديد الالتزام بتوسيع مشاركة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان والأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي، في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي وفي الإدارة الاقتصادية العالمية، وتعزيز صوت تلك البلدان في هذا الصدد؛

٨ - تعيد أيضاً تأكيد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد كذلك تأكيد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح والإنصاف ويخلو من التمييز يمكن أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٩ - تقرر أن تواصل النظر في الحالة الاقتصادية الدولية وأثرها في التنمية في دورتها الثالثة والسبعين، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يضمن تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة، في إطار البند المعنون "العولمة والترابط"، استعراضاً عاماً لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة شاملة للجميع ولدور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل والسبل والوسائل الممكنة للتغلب على تلك التحديات، وازعماً في الاعتبار الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والمبادئ الواردة فيها وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في ضوء المبادئ ذات الصلة بالموضوع الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.